خلال غبقة أقامها لأبناء الدائرة الخامسة

الكندري: المطالب الشعبية لها الأولوية .. وتنمية الإنسان عمود الاقتصاد

كتب ياسر عبد القوي

أكد مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري أن الانتخابات الحالية ضمن مرسوم الصوت الواحد قضت على الفئوية والقبلية وسيفرز برلمانا صبغته شبابية، مشددا على ضرورة دعم المرشحين من خلال المشاركة يوم التصويت واختيار الأفضل.

ودعا الكندري خلال كلمة ألقاها على هامش الغبقة الرمضانية التي أقامها على شرف أبناء الدائرة الخامسة الحكومة إلى اعطاء المطالب الشعبوية أولوية مطلقة للنهوض بالخدمات المعيشية والتنموية للمواطن.

وحمل الحكومة مسؤولية توقف التنمية الذي جاء بسبب ضعف الأداء الحكومي وعدم تناغم السلطة التنفيذية مع سقف النواب، مضيفا أن بعض المتنفذين يتحملون مسؤولية تفشي الفساد لتدخلهم في سلطات الحكومة ودعمهم لأصحاب المصالح.

وأوضح أن غياب مفهوم التنمية الحقيقية عرقل انطلاقها، مشددا على ضرورة التركيز على تنمية الإنسان باعتباره الطاقة والوقود الفعلي للنهوض بالاقتصاد، معبرا عن تفاؤله من المجلس المقبل بأنه سينجح في العبور بالبلاد من حالة الإحباط التي تمر بها.

وبين الكندري أن أبرز استحقاقين قادمين هما دعم الوحدة الوطنية و بقاء الثقة في نفوس النواب الجدد الذين سيمثلون الأمة، خاصة وأنه ستكون هناك مرحلة مفصلية جديدة في الحياة البرلمانية السياسية في الكويت لاسيما بعد أن تنحت بعض القوى السياسية عن دورها في بناء الوطن.

وقال أن المطلوب في المرحلة القادمة هو الحوار والتواصل بروح مرنة، وقبول الرأي والرأي الآخر وفق القانون والإجراءات الدستورية، والتواضع في الطرح والإقناع بالحجة وقبول السلبيات بين الأطراف، معبرا عن تفاؤله بأن المجلس المقبل سوف يتجاوز عقدة عدم تمثيل جميع القوى السياسية فيه، ولكني أرى أنه سيكون هناك تيار معارض خارج المجلس سيحاول اقتناص الفرص لزرع عدم التوافق النيابي الحكومي.

وأضاف ان التنمية يجب ان تأتي أولا عبر التنمية الاقتصادية والنهوض بالكويت الى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا في ظل الوفرة المالية التي تشهدها البلاد مع ارتفاع سعر برميل النفط عالميا واستقراره مع الأخذ بالاعتبار ان فائض الميزانية وافر ومميز، وهو ما يحقق الوفرة المالية، ويفرض علينا التخطيط الأمثل لتوظيف هذه الأموال واستثمارها بالصورة الصحيحة.

وتابع الكثير منا لا يعي حقيقة التنمية حيث يعتقد ان التنمية تنحصر على الخدمات المقدمة من قبل الدولة، بينما ان التنمية الفعلية هي تنمية الإنسان هي الثروة الحقيقية لأي أمة، وقدراتها تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على مجابهة متطلبات العصر، والتكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية عاليتين.

- واعتبر ان الوقوف وقفة المتفرج في هذا الوقت بالذات ومقاطعة الانتخابات يعتبر موقفا سلبيا تجاه الكويت، فالصوت أمانة وينبغي ان يذهب الى الشخص الأمين، الذي يستطيع ان يتحمل الأمانة ويخدم البلد من خلال قاعة عبدالله السالم، خاصة وأن الكويت في أمس الحاجة اليوم الى أبنائها المخلصين، ليشاركوا في دفع عجلة التنمية لبناء حاضرها ومستقبلها، وهذه الأمور لا تتم الا بالمشاركة الايجابية.

وأكد المشاركة في الانتخابات اليوم هي استحقاق وطني لابد منه، فالكويت نادت ونحن لبينا النداء، وعلى كل مواطن محب لهذا البلد تلبية النداء حين يطلبه الوطن، خاصة وأن مرسوم الصوت الواحد من شأنه إعطاء الفرصة لجميع أبناء وبنات الوطن بعيدا عن المحاصصة والمحسوبية، سعيا الى تحقيق العدالة الاجتماعية، التي تعد نقطة انطلاق لجميع الإصلاحات الأخرى.

- وشدد الكندري على ان الاهتمام بالطاقات الشابة أحد الاستحقاقات، فبعدما غابت هذه القضية عن أجندة أولويات الحكومات السابقة يجب على الحكومة القادمة ان تعمل على استيعاب الطاقات الواعدة وتضع آليات لتوظيفها في إطارها الصحيح، فالجيل الجديد هو عماد المستقبل وعنصر الارتكاز الأساسي في أي تنمية، وعليه فان النجاح في استثمار طاقاته يعد خطوة مستحقة يجب ان تعكف السلطة التنفيذية على وضع آليات لها.

واعتبر ان الوضع السياسي في الكويت يتجه نحو الأفضل، في حالة اختيار وزراء أكفاء، لكن بالنسبة لي السياسة ستكون مختلفة في المستقبل، لأن هناك وجوها جديدة ستظهر على الساحة، ويجب ان تكون هناك محاسبة شديدة لأصحاب المناصب الحساسة في الدولة، ويجب ان نملك خطة لتعود الكويت كما كانت في السابق، فالشعب أعطى النائب أمانة.

وأضاف يجب على الجميع تحكيم العقل وتغليب لغة المحبة والوطنية، وتقديم مصلحة البلاد العامة على التكسبات السياسية والنفعية والشخصية، وعلى الجميع الجلوس على طاولة واحدة، بهدف مناقشة كل الامور، ومعالجة المشكلات التي كادت ان تودي بالوطن وتمزق وحدته.

فيصل الكندري في لقطة مع أبناء الدائرة (تصوير: محمود عبيد)

الصوت الواحد قضى على الفئوية والقبلية وضعف الأداء الحكومي أوقف التنمية

المخلفات لم تعالج بالصورة السليمة باستثناء مردم نفايات القرين

الحمدان: المخصصات المالية للقطاع البيئي لا تتلاءم مع مفردات العمل الضخمة

قال مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان ان ثمة قضايا ادارية وفنية ومالية شابت العمل البيئي بشكل عام باتت امامها الامور اكثر سوءا، فالكويت تتمتع بثروات نفطية ضخمة ولديها العديد من الصناعات البتروكيماوية فضلا عن الشواطيء والسواحل الممتدة وتلك المساحات الشاسعة من الصحاري بالاضافة الى العبث العراقي بالبيئة الكويتية سواء كانت بحرية او جوية او برية وغيرها الكثير من دواعي تاسيس وتنظيم العمل البيئي تحت مظلة مؤسساتية وفق ضوابط ومعايير واشتراطات ادارية وفنية تضمن السلامة الصحية والامن البيئي فكانت الحاجة الى انشاء الهيئة العامة للبيئة عام 1996 وعندئذ حدانا الامل في ضبط وتحسين وتصويب الوضع البيئي سعيا لصون مقدراتنا الطبيعية والبيئية التي حبانا بها المولى عز وجل.

واضاف الحمدان في تصريح صحافي لكن ماحدث خلال تلك السنوات من تراكمات بيئية خيب الآمال واحبط الكثيرين نظرا لتردي الاوضاع البيئية في الكويت وهذا الشيء يلمسه الجميع رغم وجود العديد من النظم البيئية والاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات التي وقعت عليها دولة الكويت اقليميا وعربيا ودوليا ورغم ذلك يبقى الاهتمام بالشان البيئي في الكويت ثانويا لتدخلات حكومية من اطراف عديدة كل منها يبتغي الانتفاع والتنفيع من وراء هذا الكنز الكبير، فالمخصصات المالية للقطاع البيئي في الكويت لا تتلاءم مع مفردات العمل البيئي الضخمة ولا تتوافق مع حجم التطلعات في هذا المجال خاصة ونحن لدينا العديد من المناشط البيئية السلبية التي تؤثر بالسلب ايضا على الصحة العامة والامن البيئي وتخترق المعايير والاشتراطات البيئية الموضوعة لصون وحماية البيئة، ولفت في هذا المجال ال مخالفات المصانع التي تجاوزت الحدود وفاقت التوقعات ومع ذلك لم نر تحركا مناسبا تجاهها.

كما بين الحمدان ان دولة الكويت تضم 16 مردما للنفايات والمخلفات لم تعالج بالصورة السليمة باستثناء مردم نفايات القرين الذي انطلق العمل فيه منذ سنوات وتم تاهيله للاستفادة منه جماليا وصحيا واقتصاديا، مشيرا الى ان دخان المصانع النفطية بام الهيمان ينذر بالخطر ويهدد الامن الصحي ولكن الحال يبقى على ما هو عليه رغم الوضع المتردي هناك. ولفت الحمدان الى غياب التنسيق بين أجهزة الدولة والهيئة العامة للبيئة خصوصا فيما يتعلق بالمشاريع التنموية الضخمة التي ترصد لها ميزانيات هائلة ويبتغى منها انعاش الاقتصاد والتخفيف من معاناة المواطن وهي تتم من دون الدراسة المستفيضة والدقيقة للمردود البيئي المترتب عليها والذي يمكن أن تترتب عليه خسائر كبيرة تفوق في قيمتها الاموال التي أنفقت على انشاء المشروع ذاته، وضرب الحمدان مثالا على ذلك بمشروع جسر الصبية «جسر الشيخ جابر الاحمد الذي يعد من أكبر الجسور فوق سطح الماء في العالم وسيتكلف انشاؤه 738 مليون دينار أي 2.6مليار دولارا وقد كانت الميزانية المرصودة لذات المشروع لاتتعدى ال80 مليون دينارا حين بدا الحديث عن المشروع لاول مره قبل 30 عاما، وحتى الآن لم تعط الهيئة العامة للبيئة الضوء الاخضر للبدء في المشروع بسبب وجود دراسات بيئية تؤكد تاثر البيئة البحرية وكائناتها سلبا في حال انشاء المشروع، وهناك حديث واشارات عن نفوق كبير سيصيب الاسماك منه هذا بالاضافة الى اعتباره عامل ضغط اضافي على البيئة البحرية في تلك المنطقة والتي تعاني من تلوث شديد بسبب عبور ناقلات النفط الكويتية فيها.

حمود الحمدان

المطيري: تغيير النهج الحكومي ضرورة للنهوض بالبلاد

رأى مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الامة المهندس محمد عويد المطيري ان البلاد بحاجة لتغيير في النهج الحكومي الذي يدير البلاد فالمشكلة التي نعانيها ليست بالنصوص بل بالاداء غير الملبي للطموح الشعبي ولعل ليس ادل على ذلك من اقرار ونفاذ نحو 43 قانونا اقرتها السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال الـ6 اشهر الماضية ولكن وللاسف لم ينفذ منها اي شي حتى الان باستثناء قانون صندوق الاسرة والذي حتى في تنفيذه تنصلت الحكومة من بعض مواده وقال المطيري في تصريح صحفي اننا بحاجة لفريق حكومي على مستوى الطموح يتحمل المسؤولية ويطبق القانون ولا يضع في اعتباره اي درجات للترضيات السياسية او المجاملة وهي التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة كنهج في ادارة البلاد حتى وصلنا لما نحن فيه من اخفاق في كل المجالات حتى اصبحنا مثالا في التاخر والرجوع الى الوراء مؤكدا ان الحل لكل ذلك يكمن في حكومة جديده تراعي اولويات المرحلة الراهنة وتراعي تطبيق القانون وتضع الخطط للتنفيذ لا ان تضع الخطط للتقدم وتصرح عنها في الصحف وامام وسائل الاعلام دون ان تقترن بخطوات تنفيذية جاده وحقيقية واكد ان الغاية يجب ان تكون محدده وهي تطوير وتنمية البلاد والدفع نحو تقدمها وتطورها لافتا الى اهمية ان نأخذ تجارب الدول الاخرى مثالا للعمل والانجاز فالعبرة ليست باقرار كم من القوانين لا تستطيع الحكومة تنفيذها بل العبرة في التنفيذ والانجاز وهو الامر الذي تتحمل مسؤوليته كل من السلطة التشريعية والتنفيذية.

محمد المطيري

مشاكل المواطنة المتزوجة من غير كويتي تحتاج إلى وقفة

حمدان العازمي: خلافات السلطتين شكلت عائقاً أمام إقرار قوانين المرأة

قال مرشح الدائرة الخامسة حمدان العازمي ان المراة الكويتية هي نصف المجتمع ودورها حيوي في منظومة البناء والتنمية للكويت وهي والرجل في قارب واحد وما يؤثر عليها يؤثر عليه، وقد كرم الاسلام العظيم المراة في امور الحياة وزاد في تكريمها وتمييزها رسول الامة محمد صلى الله عليه وسلم في قوله: رفقا بالقوارير، كما كفل الدستور الكويتي الحقوق لها وللرجل فالمادة 29 من الدستور تقول الناس سواسية في الكرامة وهم متساوون في نظر القانون لاتمييز بينهم في الاصل او اللغة او الدين، وبعد اقرار الحقوق السياسية للمراة الكويتية زادت اهمية الدور الملقى على عاتقها بضرورة اعتبار صوتها امانة بحيث تعمل على ارسال رجال أكفاء الى برلمان الامة.

وأضاف العازمي في تصريح له، إن الخلاف بين السلطتين التشريعية المتمثلة في البرلمان والتنفيذية المتمثلة في الحكومة انعكس سلبا على عملية التنمية الشاملة للوطن وشكل عائقاً أمام اقرار القوانين الخاصة بالمراة على وجه التحديد، فقد خرج قانون حق السكن للمراة لكنه جاء ناقصا وغير مرضي للغالبية العظمى من النساء في الكويت لأنه حدد القرض السكني لها بـ45 الفا وهو اقل من القرض السكني للرجل الذي يصل الى 75 الفا ورغم المحاولات الجادة من قبل بعض نواب المجلس السابق لاصلاح هذا الخلل الا ان الاستجابة تباطات ان لم تكن غابت تماما بسبب الانشغال في الخلاف مع الحكومة والتوجه نحو قضايا ومشكلات فرعية واهمال القضايا والمشكلات الاساسية التي ترتبط في مجملها بقطاع الخدمات والميزانية العامة للدولة.

ولفت الى الكويتية الغير متزوجة وتساءل ماذا فعل لها القانون ؟ فهي لا تجد بعد الله لها معيلا ولا تتمتع باي خدمات وهناك قصور تشريعي بالغ الاثر في الجوانب التي ترتبط بها والقانون مهما بلغ او كان وضعي ومن صنع البشر وعقولهم وليس قرآنا منزلا ولذلك فتغييره بيد البشر ورهن تفكيرهم ويجب ان يلامس في اعتباراته مشاعر الناس وهمومهم ومشاكلهم بحيث يكون نتيجته النهائية المحافظة على التركيبة السكانية والمساواة في الحقوق والواجبات بين كل فئات المجتمع واشار العازمي الى مشاكل الكويتية المتزوجة من غير كويتي والتي لاتتساوى مطلقا بالكويتي المتزوج من غير كويتية حيث يعاني ابناؤها في تعليمهم وحياتهم وتحرم بسبب زواجها من العديد من الحقوق ومن اهمها حق السكن وكشف العازمي أن هذه المسالة نوقشت فعليا في المجلس السابق وقطع شوط كبير فيها وستتكلل القوانين المتعلقة بها بالنجاح مع المجلس المقبل باذن الله تعالى واقترح العازمي تجنيس ابناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي او على الاقل تخييرهم في سن معين بين جنسية والدهم وجنسية والدتهم مع منحها حق السكن ومنح ابناءها وزوجها اقامة دائمة ان تعذر التجنيس.

حمدان العازمي

مخيط العازمي: أمام المواطنين اختبار صعب لانتخاب مجلس قادر على إخراج البلد من حالة الاحتقان

اكد مرشح الدائرة الخامسة د.مخيط العازمي ان مشاركة المواطنين في الانتخابات لا تعني قبولهم بنظام الصوت الواحد وانما جاء بناء على صدور حكم المحكمة الدستوريه وبعد ان اصبح هذا الامر واقعا. واشار العازمي في تصريح صحافي ان امام المواطنين اختبارا صعبا لانتخاب مجلس جديد قادر على اخراج البلد من حالة الاحتقان التي تمر بها خلال السبع السنوات الفائتة ومن الخطا الذي يجب ان تنتبه اليه الحكومة ان محاربة الفساد متوقفة على اشخاص باعيانهم دون غيرهم او ان يكون مشروع الاصلاح السياسي ومحاربة الفساد متوقف على البعض دون الاخر، مع الاخذ بالاعتبار ان تصحيح المسار لا بد ان يتوافق بارادة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وباختيار الناخبين لممثليهم وفق قناعاتهم وطموحاتهم وفكرهم واطروحاتهم.

وبين الدكتور مخيط العازمي ان قانون الانتخاب وفق الصوت الواحد وان تم تحصينه الا ان هناك الكثير من الملاحظات عليه ولا يحظى بالاجماع ولا يعني اقبال المواطنين على الانتخابات قبولا له على الاطلاق وانما جاء حتى لا تترك الساحة لاصحاب الاهواء والمصالح الضيقة، وعلى الكل التعاون لايجاد المخرج الصحيح والذي اعتقد انه يكون من خلال مجلس الامة المقبل والذي تقع على اعضائه المسؤولية الكاملة لتغيير هذا النظام باقتراح يقدمه مجلس الامة بتغيير قانون الانتخاب بالصوت الواحد.

مخيط العازمي

دعوا إلى تطوير مهنة المعلم وجعلها أكثر جاذبية للمتفوقين عبر سن تشريعات تحقق مزايا للوظيفة

أكاديميون: المجلس المقبل مطالب بتبني قوانين تحسن من جودة التعليم

اعرب اكاديميون كويتيون عن الامل في ان يتبنى مجلس الامة المقبل قوانين وتشريعات تعمل على تحسين جودة التعليم والارتقاء به باعتباره مفتاح التقدم والتنمية لاي مجتمع.

واكد الاستاذ المساعد في قسم الكيمياء بجامعة الكويت وعضو الهيئة الادارية في جمعية أعضاء هيئة التدريس د.علي بومجداد في تصريح لـ«كونا» أهمية ان يحظى قطاع التعليم بدعم من جميع اعضاء مجلس الامة المقبل والحكومة لتحقيق نقلة نوعية تصب في صالح تطوير قطاع التعليم الذي يعتبر عصب كل تنمية وسر كل تقدم ونهضة.

وشدد على ضرورة تطوير مهنة المعلم وجعلها أكثر جاذبية للمتفوقين عبر سن قوانين وتشريعات تحقق مزايا وظيفية لهذه المهنة الصعبة والمهمة.

ولفت الى أهمية وضع تشريعات وقوانين تتعلق بانشاء جامعات حكومية جديدة والاهتمام بالبحث العلمي وزيادة الانفاق عليه لما له دور مهم في الارتقاء بالتعليم من جوانبه المختلفة.

وتمنى ان يقوم مجلس الامة المقبل بتعيين مستشارين ومتخصصين في شؤون التعليم العالي للاستفادة من خبراتهم في وضع قوانين وتشريعات تساعد في عملية تطوير التعليم اضافة الى تفعيل ممارسة دوره الرقابي على وزارة التربية لاسيما فيما يتعلق بموضوع تفشي الغش وتسريب الامتحانات.

من جهته دعا الدكتور يوسف الفيلكاوي من قسم الاعلام بجامعة الكويت في تصريح مماثل الى اعادة تقييم مخرجات وزارة التعليم العالي والتأكد من حاجاتها لسوق العمل وحاجة السوق لهذه التخصصات والاعداد المطلوبة. واعرب الفيلكاوي عن امله في ان يكون من بين اعضاء مجلس الأمة المقبلين أساتذة جامعيون ومهتمون بالحياة الأكاديمية والتعليمية مؤكدا اهمية تحفيز عضو هيئة التدريس في الجامعة لتقديم المزيد من البحوث لخدمة المجتمع وتحفيز الطلبة من خلال منحهم مكافاة مالية في حال حصولهم على معدل متقدم.

من جانبه دعا استاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت الدكتور ابراهيم الحمود اعضاء مجلس الامة المقبل الى ان يكون من بين أولوياتهم انشاء مدارس وجامعات نوعية متخصصة في الطب والهندسة والبترول والعلوم التقنية.

وطالب الحمود في تصريح لـ«كونا» بادخال التكنولوجيا المتقدمة الى التعليم بحيث يصبح التعليم العادي التقليدي في أضيق الحدود، وقال انه «يجب ان يكون البرنامج التعليمي أكثر وضوحا مع ضرورة الأخذ بالتعليم الموازي والفني الى جانب التعليم العادي» معربا عن امله في زيارة الاهتمام باللغات والعلوم والتكنولوجيا بهدف مواكبة التطورات والارتقاء بالعملية التعليمية.

د.علي بومجداد

د.ابراهيم الحمود

د.يوسف الفيلكاوي